View metadata, citation and similar papers at core.ac.uk
brought to you by CORE
provided by Journals of University of Babylon

Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّةِ
Vol. 29/ No. 5/ 2021 المجلد 29/ العدد 5/ 2021

مسؤولية القيادة في القانون الدولي الجنائي

سرمد عامر عباس
كلية القانون/ جامعة بابل
law.sarmad.ammar@uobabylon.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 24 / 1/ 2021 **تاريخ قبول النشر: 18 /2/ 2021** **تاريخ نشر البحث:19/5/2021**

المستخلص

العديد من الانتقادات والخلافات تتعلق بعنصر الخطأ المعادل لمسؤولية القيادة. اتجاه المحاكم المتخصصة السابقة هو "كان لها سبب للمعرفة"، في حين أن اتجاه المحكمة الجنائية الدولية للقادة "كان يجب أن يعرف". هل هذه الاتجاهات متشابهة أو مختلفة؟ أيهما من الناحية العقائدية "صحيح" أو "أفضل" من الناحية المعيارية؟ تعتمد الإجابات جزئيًا على النزاعات ذات الصلة. أحدهما هو المساهمة السببية: هل يجب أن يشجع تقصير الرئيس أو يسهل جرائم المرؤوس؟ آخر هو طبيعة مسؤولية القيادة، التي أصبحت أيضًا لغزًا: هل هي نوع من المسؤولية، أو جريمة منفصلة، أو شيء جديد تمامًا؟ ويمكن تبسيط مسؤولية القيادة بشكل كبير. إذ سنبحث على المساهمة السببية. كون بحثنا بأن المحكمتين قد ارتكبتا خطأً مبكرًا عندما رفضتا، بناءً على تفكير متسرع، شرط المساهمة السببية.

الكلمات الدالة: مسؤولية القيادة، القانون الدولي الجنائي، المحكمة الدولية.

Leadership Responsibility in the International Criminal Law

Sarmad Amer Abbas
College of Law / University of Babylon

Abstract

The ICC's test of leaders "should have known". Are these tests the same or different? Which is "correct" or "better" from the normative point of view? The answers depend in part on the disputes involved. One is the causal contribution: Should the superior's default encourage or facilitate the subordinate's crimes? Another is the nature of command responsibility, which has also become a mystery: is it a kind of responsibility, a separate crime, or something entirely new? Driving responsibility can be greatly simplified. Where we will examine the causal contribution. Our research established that the two courts made a mistake early when, based on hasty reasoning, they rejected the causal contribution requirement.

Key words: Leadership Responsibility, International Criminal Law, International Court).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المقدمة

في هذا البحث، أقدم تسويغا مبدئيًا لمسؤولية القيادة، ولا سيما معيار "كان يجب أن يعرف". في العقد الماضي، أصبح الحديث حول مسؤولية القيادة غارقًا في شبكة من الخلافات الشديدة والمتداخلة. حالة عدم اليقين هذه مفهومة. تمت مناقشة أنماط المسؤولية الأخرى وصقلها على مدى قرون من قبل الفقهاء والعلماء في العديد من البلدان، ومع ذلك فهي ما تزال تثير الخلافات. على النقيض من ذلك، فإن مسؤولية القيادة هي ابتكار حديث نسبيًا ولد في القانون الدولي، ومن ثم فإن الخلافات تلوح بشكل أكبر. العديد من الانتقادات والخلافات تتعلق بعنصر الخطأ المعدل لمسؤولية القيادة. اتجاه المحاكم المتخصصة السابقة ("يوغسلافيا و رواندا") هو "كان لها سبب للمعرفة"، في حين أن اتجاه المحكمة الجنائية الدولية للقادة "كان يجب أن يعرف". هل هذه الاختبارات متشابهة أم مختلفة؟ أيهما من الناحية العقائدية "صحيح" أم "أفضل" من الناحية المعيارية؟ تعتمد الإجابات جزئيًا على النزاعات ذات الصلة. أحدهما هو المساهمة السببية: هل يجب أن يشجع تقصير الرئيس أو يسهل جرائم المرؤوس؟ جانب آخر هو طبيعة مسؤولية القيادة، التي أصبحت أيضًا لغزًا: هل هي نوع من المسؤولية، أو جريمة منفصلة، أو شيء جديد تمامًا؟

المطلب الأول: مفهوم مسؤولية القيادة:

يمكن تبسيط مسؤولية القيادة بشكل كبير. حيث سنبحث عن المساهمة السببية. سنبين بأن المحكمتين قد ارتكبتا خطأً مبكرًا عندما رفضتا، بناءً على تفكير متسرع، شرط المساهمة السببية. خلق هذا الاتجاه تناقضًا داخليًا بين مبدأ مسؤولية القيادة ومبدأ اللوم على النحو المعترف به من محكمة العدل الدولية، الذي بموجبه يجب أن يساهم المتهم بطريقة ما في جريمة ليكون طرفًا فيها. أدت الجهود اللاحقة للتهرب من هذا التناقض الأولي أو حله إلى تأكيدات معقدة بشكل متزايد حول مسؤولية القيادة. لتجنب التناقض القضائي، تم اقتراح أن مسؤولية القيادة ربما ليست نمطًا من المسؤولية بعد كل شيء، بل بالأحرى جريمة منفصلة [1:ص22]، أو ربما لا تكون كذلك، أو ربما كلاهما. مع ظهور النقاط المرجعية المتفق عليها، تصبح الخوض في ذلك أكثر تعقيدًا وغموضًا. فيجب احترام شرط المساهمة في الجريمة، وهو جزء من مبدأ المسؤولية الجنائية، تمامًا ويقترح النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمصادر السابقة. شرط المساهمة السببية ليس مرهقًا أو صعب الاثبات –فهو يتطلب فقط أن إهمال القائد يزيد من مخاطر الجرائم. تظل مسؤولية القيادة أحد أشكال المسؤولية التبعية، وهو ما أشار إليه الفقه منذ مدة طويلة. يتطابق نهج "وضع المسؤولية" أيضًا مع ما تفعله التهم والإدانات الفعلية للمحكمتين في الواقع (أي إنها تحمل القائد صراحةً المسؤولية كطرف في جرائم المرؤوسين). ينسق حل المسؤولية التبعية هذا على الفور النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والفقه القانوني لما بعد الحرب العالمية الثانية والفقه العابر للحدود، وممارسات المحكمة، ومبدأ المسؤولية الشخصية. لكن هناك مشكلة في حسب وجهة نظري. أو –على الأقل– المشكلة هي العنصر العقلي المعدل. هل هناك ما يسوغ معايير مثل "لديه سبب للمعرفة" أو "كان يجب أن يعرف" في شكل من المسؤولية؟ تتطلب الأنماط المألوفة للمسؤولية شكلاً من أشكال الدعاية الذاتية للجريمة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

يبدو أن الإهمال في شكل من أشكال المسؤولية يغضب من فهمنا المعتاد لمبادئنا: تشير كل من الأدبيات العلمية والفقه القضائي للمحكمة إلى أن الإهمال سيكون مشكلة في مسؤولية القيادة بوصفه أسلوبا من المسؤولية [2: ص65]. إذا كان لا يمكن تسويغ معيار "كان يجب أن يكون معروفًا" في وضع المسؤولية، فستكون هذه مشكلة، لنظام المحكمة الجنائية الدولية، الذي ينشئ صراحة وضعًا للمسؤولية يعتمد على معيار لديه سبب للمعرفة. لقد تعمق الفقه بحق إلى ما هو أبعد من الخطاب الذي يميل إلى التركيز على الحجج المسبقة (تحليل السلطات) والحجج العقابية (تعظيم التأثير)، للدخول في مشاركة أكثر تطوراً مع مبادئ أعمق وعدالة المذاهب. على سبيل المثال، فقد حذر ميريان داماسكا، في عمله حول "الجانب الخفي من مسؤولية القيادة"[3:ص32]، من أن الإهمال قد تحول إلى إجرام متعمد كونه خطرا بطبيعته: أي رئيس ربما لم يتغاضى عن آثامه. يجب وصم المرؤوسين بنفس الطريقة التي يوصم بها الجناة المتعمدون لتلك الأفعال السيئة. وقال: إنه "يبدو من غير المناسب ربط مسؤول كبير بقتلة أو جلادين أو مغتصبين لمجرد أنه فشل في إدراك أن مرؤوسيه على وشك القتل أو التعذيب أو الاغتصاب". لقد طور العديد من الفقهاء بعناية هذه الاهتمامات المبدئية. يعد بعض الفقهاء كلاً من اتجاهات ("had reason to know" ("HRTK") or "should have known" ("SHK") . على أنها مشبوهة؛ يعد البعض الآخر أن اختبار SHK هو مشكلة. تظهر أقوى الاعتراضات فيما يتعلق بجريمة الإبادة الجماعية، التي تتطلب نية إجرامية خاصة (نية خاصة). تعد مسؤولية القيادة عن الإبادة الجماعية دون ذلك القصد الجنائي الخاص على نطاق واسع ومفهوم متناقض أو غير متماسك أو غير منطقي أو غير عادل. تتطلب سمات مسؤولية القيادة هذه في الواقع إما تسويغا أو مراجعة. الدراسة هذه هي اقتراح تسويغ قائم على المسؤولية لعنصر الخطأ المعدل. قد يكون الرد النموذجي على المخاوف المتعلقة بالمسؤولية هو القول، في تقليد تبعي، أن الحاجة الملحة لتقليل الجرائم الفظيعة الجماعية تتجاوز هذه المخاوف. إن اعتماد نفس التقاليد المبدئية التي ذكرها الفقهاء أعلاه. وبناءً على ذلك، فإن الهدف من الدراسة يشبه إلى حد كبير هدف جيني مارتينيز [4:ص641]، التي أعربت عن أسفها لأن "الحساسية تجاه النقد بشأن ضعف مطلب النية الجرمية لمسؤولية القيادة قد اقترن للأسف بالتردد في استكشاف المسوغات النظرية للعقيدة بشكل صريح". فلا بد من تطوير هذا التسويغ النظري. في حين عدّ مارتينيز الأبعاد المسبقة والعقابية والواجب [5: ص455]، سنبحث بشكل خاص على تسويغ الواجب، ونبين الاعتراضات الأكثر إثارة. (في هذه الدراسة سأستخدم مصطلح الاختصار "deontic" للإشارة إلى التسويغات القائمة على المسؤولية، بدلاً من الحجج العقابية). ننظر في ثلاثة اتجاهات: أولا: التطرق إلى القلق المعرب عنه بشأن الإهمال في القانون الجنائي الدولي. أظهر أن الإهمال الجنائي هو مفهوم قوي يعكس الذنب الشخصي (لا يتعلق الأمر بالزلات الطفيفة من قائد متهور). علاوة على ذلك، فإن الإهمال الجنائي ليس مجرد "غياب" للحالة العقلية [6:ص417]. إنه يعكس درجة من الاستخفاف بحياة وسلامة الآخرين أمر مستهجن أخلاقياً وخطير اجتماعيًا ويعاقب عليه. ثانيًا: نوضح المخاوف المتعلقة بالمسؤولية دون القصد الجنائي المطلوب

[1] "كان لديه سبب لمعرفة" ("HRTK") أو "كان يجب أن يعرف" ("SHK").

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

لجرائم مثل الإبادة الجماعية. ونشير إلى أن الملحقات لا تحتاج إلى مشاركة النية الجرمية لمخالفة القائد أو المدير. الأهم من ذلك، أن ذلك لا يعني أن إهمال القائد يعادل "ارتكاب" جرائم حرب. ثالثًا: وحسب وجهة نظري أن مسؤولية القيادة هي امتداد مبرر للمساعدة والتحريض عن طريق الإغفال[7:ص125]. عادة ما نعدّ الإهمال "المجرد" أقل خطورة بكثير من التبصر الذاتي، وربما غير كافٍ للمسؤولية التبعية. لكن يجب أن ننظر إلى السياق العادي للأمور. لقد أدى نشاط الإشراف على القوات المسلحة مرارًا وتكرارًا إلى مخاطر مروعة على المدنيين المستضعفين، مما أدى إلى واجب اليقظة. إن القائد الذي يتجاهل مثل هذا الواجب يسائل جنائياً، وهذا الخطر، يظهر تجاهلاً مذهلاً للأرواح والمصالح القانونية التي عهد إليها بحمايتها[8:ص105]. لا يمكن للقائد التهرب من المسؤولية عن طريق خلق جهله عبر التنصل من هذا الواجب. سأحاول أن أبين أن التسويغات القائمة على المسؤولية "للسببية" و"التكافؤ" توفر خطأً كافيــاً للمسؤولية التبعية. هذه هي النظرة الكامنة وراء مسؤولية القيادة [9:ص91]. في حين أن استدلالنا الموثوق به عادة هو أن الإهمال الإجرامي أقل ذنبًا من الإعلان الذاتي، فإن مسؤولية القيادة تحدد وتستجيب لمجموعة خاصة من الظروف التي ينهار فيها تحديد الأولويات حسب المألوف. على سبيل المثال، القائد الجاهل بإهمال، والذي لا يهتم كثيرًا بالخطر على المدنيين لدرجة أنه لا يكلف نفسه عناء حتى الخطوة الأولى للمراقبة، يُظهر في الواقع ازدراء أكبر من القائد الذي يراقب المخاطر ويتعلمها ولكنه يأمل ألاّ تتحقق [10:ص70]. على عكس افتراضنا العادي بأن "المعرفة" هي في الواقع ان القائد فيها يكون مذنب بشكل أكبر من "عدم المعرفة"، فإن اللوم النسبي في هذه الظروف يتوقف على سبب عدم معرفة القائد. وفقًا لذلك، على الرغم من أن نمط المسؤولية التبعية القائم على الإهمال قد يبدو كأنه يتحدى البنى التحليلية العادية، وعند الفحص الدقيق، فإن حدس العدالة الكامن وراء مسؤولية القيادة هو سليم. بينما يجب أن ننظر إلى قواعد ما بعد الحرب العالمية الثانية بعناية شديدة (لأنها قد تعكس "عدالة المنتصر")، تكشف مسؤولية القيادة عن رؤية ثاقبة ومساهمة قيّمة في القانون الجنائي. وهي تدرك أنه في بعض الظروف، يؤدي الإهمال الجنائي إلى حدوث خطأ كاف في المسؤولية التبعية. لا يقوم المشرف غير المبالي جنائياً على القوى الخطرة بارتكاب جريمة التقصير المنفصلة الخاصة به؛ يُحاسب بحق كميسر (مساعد) مذنب للجرائم الناتجة. من بين الآثار المترتبة على هذا الحساب أنه يجب الدفاع عن معيار SHK في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. تمت مساواة معيار SHK بشكل خاطئ بالمسؤولية الصارمة وأصبح موضع شك. ابتعدت المحكمتان عن معيار الإهمال لأسباب واضحة، ووضعتا اتجاه كل منهما الخاص. وسنبحث هنا في أن معيار SHK هو الأفضل، ليس فقط على أسس مسبقة وعقابية، ولكن أيضًا على أسس واجبة. إنه أقل تعسفية من الاتجاه الذي طورته المحكمتان ويعكس معيارًا أكثر جدوى للالتزام الجنائي. سنبين هنا الحالة التقليدية لعلاقات القيادة العسكرية المركزية، ومن ثم أتحدث عن "القادة"؛ سأتطرق إلى الآثار المترتبة على الرؤساء المدنيين فقط في النهاية. علاوة على ذلك، أركز على القوات المسلحة المنظمة الهرمية (السياق الذي تطورت فيه مسؤولية القيادة)؛ سأتطرق إلى المدى الذي يمكن بموجبه تطبيق مسؤولية القيادة على الجماعات المسلحة الأقل تنظيمًا.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المطلب الثاني: الابتعاد عن الإهمال:

عدم الارتياح مع الإهمال وظهور اتجاه الرأي القائل بـــ "الحيازة" إن النظرة المجردة لمسؤولية القيادة هي: (1) علاقة الرئيس بالمرؤوس؛ (2) كان الرئيس على علم أو "كان لديه سبب لمعرفته" (أو "كان ينبغي أن يعرف") بجرائم ثانوية؛ (3) فشل الرئيس في اتخاذ تدابير معقولة لمنع مثل هذه الجرائم أو معاقبة مرؤوسيه. بموجب القانون الدولي الإنساني، على القادة واجب محاولة البقاء على اطلاع بالجرائم المحتملة من قبل المرؤوسين، عبر المراقبة وطلب التقارير ("واجب الاستفسار" أو "واجب اليقظة"). هل ينبغي أن تأخذ مسؤولية القيادة في الحسبان واجب القائد الاستباقي في الاستفسار؟ كان فقه ما بعد الحرب العالمية الثانية، الذي طور عقيدة مسؤولية القيادة، يرى أن القائد لا يستطيع أن يدافع عن افتقاره للمعرفة حيث تم إنشاؤه بسبب إهماله الإجرامي لواجبه في التحقق. يعترف الاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بهذا النمط الواضح في السوابق القضائية السابقة.

ومع ذلك، ابتعدت المحاكم المختصة عن تلك السوابق واتخذت مسارًا مختلفًا. في قضية (شليبيتشي)، فقد ناقش الادعاء العام، بما يتفق مع السوابق القضائية السابقة عبر الوطنية، بأن شرط الخطأ قد استوفى عندما لم يكن القائد على علم بالجرائم بسبب "تقصير خطير" في واجبه في الحصول على المعلومات في حدود وصوله المعقول. اعترضت دائرة الاستئناف. ورأت الدائرة أن الإخفاق في إنشاء نظام إبلاغ "قد يشكل إهمالًا للواجب مما يؤدي إلى مسؤولية ضمن الإطار التأديبي العسكري"، لكن المحكمة لم تكن مستعدة لدمج مثل هذه الإخفاقات في مسؤولية القيادة. ورأت الدائرة أن موقف الادعاء "يقترب من فرض المسؤولية الجنائية على أساس صارم أو إهمال". لتجنب الهفوات المتصورة، فطلبت دائرة الاستئناف أن يكون لدى القائد معلومات "في حوزته" كافية لإخطاره بارتكاب جرائم ("معلومات مقلقة"). ومن ثم، يمكن للقائد أن يظل سلبيا بشكل عام. بمجرد وصول المعلومات المزعجة أو التي يمكن تكييفها بالمقلقة إلى "حيازته"، فيُطلب منه اتخاذ الخطوات اللازمة والضرورية. وقد حاولت دوائر المحاكمة الأخرى في القضايا المبكرة – (باجيليشيما) [11:ص17] (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا) (وبلاشكيتش) [12:ص8] (المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة) – اعتماد تفسيرات تتفق مع الاجتهادات السابقة (أي اختبار SHK). مرة أخرى، في كلتا الحالتين، رفضت دائرة الاستئناف تلك المحاولات. في قضية (باجيليشيما) [13:ص15]، ووجهت دائرة الاستئناف من أن "الإشارات إلى "الإهمال"في سياق مسؤولية الرئيس من المرجح أن تؤدي إلى ارتباك في التفكير". ففي قضية (بلاشكيتش)، رفضت الدائرة مرة أخرى "الإهمال الجنائي كأساس للمسؤولية في سياق مسؤولية القيادة". وأكدت دائرة الاستئناف مجددًا أن القائد مسؤول "فقط إذا توفرت له معلومات من شأنها أن تجعله على علم بالجرائم التي ارتكبها مرؤوسوه". يتضح انه لدينا ثلاث نقاط حول منطق المحكمة: أولا: كان من الملائم والجدير بالثناء أن تظهر الدوائر اهتمامها بالذنب الشخصي. وكان حذرهم أفضل من الاتجاه الذي غالبًا ما يُنظر إليه (خاصة في الرأي القضائي المبكر) لاستخدام أساليب التفكير التي تزيد المسؤولية إلى أقصى حد مع عدم الاهتمام الكافي بالمبادئ الأساسية. العمل في الأيام الأولى لمحكمة العدل الدولية، ومواجهة الآثار غير المكتشفة لدمج الإهمال وواجب الاستفسار، كان رد فعل حكيم

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

للقضاة أن يبتعدوا [14:ص952]. الآن، ومع ذلك، مع انصراف المزيد من الوقت، وبالنظر إلى أن نظام روما الأساسي يعيد التأكيد صراحة على معيار SHK، يمكننا ويجب علينا أن ندرس بعناية أكبر ما إذا كان هذا المعيار يمكن في الواقع تسويغه من الناحية القانونية. ثانيًا: يبدو أن الدائرة أساءت فهم تقديم الادعاء أو أخطأت في ذكره. بينما كان الادعاء يطالب بمعيار SHK، فقد دحضت الدائرة بدلاً من ذلك "واجب المعرفة" بشأن "جميع" الجرائم. للإيجاز، سأوضح هذا باسم ("DTKE") (واجب معرفة كل شيء). ألغت المحكمة ثنايا معيار DTKE، وهي محقة في ذلك. فقد يشكل DTKE بالفعل اتجاه أو رؤية غير عادلة: إما أن يعرف القائد، ويكون مسؤولاً، أو لا يعرف، ويكون مسؤولاً. سيكون DTKE بالفعل معيارًا صارمًا للمسؤولية، لأنه سيتم دائمًا تلبية البدائل الشاملة المنطقية المشتركة. ولكن بشكل حاسم، لم يكن الادعاء يطالب بـــ DTKE، ولم يكن ذلك نتيجة اجتهاد سابق. لاحظ الفروق الدقيقة الثلاثة التالية في اتجاه SHK. أولا: إنه واجب سلوك (جهد) وليس واجب نتيجة. بمعنى آخر، ليس من واجب المعرفة، بل من واجب الاستفسار. يُعفى الفرد إذا مارس العناية الواجبة. ثانيًا:لا يتطلب اتجاه SHK فقط أن القائد فشل في ممارسة العناية الواجبة للاستعلام، بل يتطلب أيضًا أن يكون لدى القائد "الوسائل للحصول على المعرفة". بعبارة أخرى، كان القائد سيعلم لو حاول. ثالثًا: يجب أن يكون التقصير "خطيرًا" [15:ص27–28]. إنه معيار للإهمال الجنائي، وليس مجرد إهمال مدني. لاحظ أيضًا أن القائد ليس مسؤولاً على الفور إذا كانت لديه قوة ذات آليات إبلاغ ضعيفة؛ الشرط هو ببساطة أنه يمارس العناية المناسبة للبقاء على اطلاع، بالقدر الذي يمكن توقعه في الظروف. ومن ثم، (فإن معيار المسؤولية في القانون السابق، وكما تقدم به الادعاء، لم يكن المسؤولية الصارمة، بل الإهمال الجنائي. هذه ليست مرادفات. بعد تحليل غرفة الاستئناف، كثيرًا ما يساوي الفقهاء والعلماء معيار SHK مع DTKE والمسؤولية الصارمة) . غالبًا ما يُنظر إلى SHK على أنها فقدت مصداقيتها بشكل حاسم في قضية (سيليبيتشي). لكنها لم تكن كذلك: (شيليبيشي) [16: ف226] فقدت مصداقية DTKE، وليس SHK. لابد هنا من فك التشابك بين هذه الأفكار المختلفة جدًا حتى يمكن رؤيتها من جديد بناءً على مزاياها الخاصة. ثالثًا: على الرغم من أن المحكمتين زعمتا بشكل قاطع رفض معيار الإهمال، فإن اختبار HRTK ما يزال في الواقع ينطوي على معرفة بناءة. (اعتبرت الدوائر أن "الحيازة" لا تعني "الحيازة الفعلية" – وهو ما يبدو متناقضًا، ولكن من المفترض أن يعني أن القائد لا يحتاج إلى تقارير نصفها بشكل مادي. والأهم من ذلك، أن القائد لم يكن "على دراية فعلية" بالمعلومات ؛ المعلومات تحتاج فقط إلى إنه "تم توفيرها أو إتاحتها" للقائد). ومن ثم، يكفي، على سبيل المثال، أن تصل التقارير إلى المكتب المباشر للقائد. وفقًا لذلك، فإن اتجاه HRTK ليس شخصيًا في الواقع. يزعم الاتجاه هذا أنه شخصي، لكنه يصلح أن يكون القائد (بشكل فعال) على معرفة بجميع المعلومات التي وصلت إلى المنطقة المجاورة له.

[2]" DTKE" (Duty To Know Everything).

[3] انحرف نهج المحكمة عن السوابق، وتعارض مع الأهداف التبعية للأحكام، لكن كان من الصواب القيام بهذين الأمرين إذ كان من الضروري الامتثال لمبدأ المسؤولية. ومع ذلك، فإن التقييد لا يشترطه مبدأ المسؤولية؛ في الواقع، فإن إنشاء المحكمة هو في الواقع كانت مواجهة منافسة أسوأ من المسائلة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المطلب الثالث: افتراض "العلم" هو أمر يتناسب مع الذنب أو المسؤولية:

هنا مثال صارخ بشكل خاص لتوضيح مشكلة شرط "العلم". لنفترض أن قائدًا أوعز إلى فريقه في البداية، "لا أحد يبلغني بأي معلومات عن أي جرائم ارتكبتها قواتنا". نتيجة لذلك، تمكن مرؤوسوه من حجب أي معلومات عنه حول الجرائم المستمرة. وفيما يتعلق بنهج المحكمتين، سيتم تبرئته، لأنه ليس لديه مثل هذه المعلومات، وذلك بفضل نظام الإبلاغ غير الملائم بشكل فاضح الذي أنشأه بنفسه. على النقيض من ذلك، يُفهم اتجاه SHK، في الفقه القانوني السابق وفي النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، على أنه أوسع قليلاً. يمكن استيفاء الاتجاه SHK عندما لا يمتلك القائد معلومات عن نشاط إجرامي ثانوي، إذا كان هذا النقص ناتجًا عن تقصير جسيم في واجبه في محاولة البقاء على اطلاع، مما يُظهر عدم مبالاة جسيمة بالأرواح والمصالح التي عهد إليها بحمايتها.

في المصطلحات العقابية، من الواضح إلى حد ما أن اتجاه المحكمة يخلق حافزًا ضارًا [16:ص93]: لتجنب تلقي التقارير. هذا يحقق عكس الغرض من عقيدة مسؤولية القيادة. يُحقق اتجاه SHK بشكل أفضل أهداف القانون، أي تحفيز المراقبة الجادة والإشراف على القوات ومن ثم الحد من الجرائم. ومع ذلك، فإن التركيز هنا ليس على الحجج العقابية ولكن على الحجج المنضوية تحت الواجب. الهدف هنا هو أن نسأل ما إذا كان اتجاه SHK له ما يسوغه، من حيث المسؤولية الشخصية للقائد. استنتاجي هو أن اتجاه SHK ليس له ما يسوغه فقط (أي مسموح به): إنه في الواقع مفضل على أسس واجبة، لأنه في الواقع يتوافق بشكل أفضل مع المسؤولية الشخصية. اتجاه HRTK، وتم تطويره من المحاكم، هو في الواقع غير شامل. هذا الاتجاه يعد غير شامل لأنه يبرئ القائد الذي يصر على جهله، بإنشاء نظام يبقيه في حالة جهل بشأن الجرائم التابعة والناتجة في النزاع المسلح. لكن هذا الاتجاه شديد الشمول أيضًا، لأنه يصلح بأن يكون القائد على معرفة أو دراية بالتقارير التي وصلت إلى مكتبه، حتى لو أدت المتطلبات الملحة لعمله إلى تأخيره بشكل مفهوم عن قراءة التقارير. في هذه الحالة يكون ثابتا بالعلم مع أنه لم يتهاون في الظروف. يتوقف اتجاه أو نظرة المحكمة بشكل كبير للغاية على ما إذا كانت الجهات الفاعلة الأخرى أو الأحداث الخارجية تجلب المعلومات التي اسميناها بالمقلقة إلى "امتلاك" القائد "السلبي" المعيّن للمعلومات بشكل غامض[17:ص309]. إنه يتردد من القليل جدًا من التوقع – الانغماس بل وحتى تشجيع القائد على أن يكون سلبياً – إلى الكثير من التوقع– معتبراً المعرفة بجميع التقارير المقدمة، حتى عندما لم يكن القائد مهملاً في عدم الوصول إلى التقرير. استعارة قد توضح المشكلة. فلو افترضنا أن على قائد الطائرة واجب (1) تفعيل نظام الإنذار التحذيري و(2) متابعة أي أضواء تحذيرية. في هذا الافتراض، يصل نهج المحكمة بحق الطيارين الذين يتجاهلون ضوء التحذير، لكنهم يبرئون الطيارين الذين يختارون عدم تشغيل النظام في المقام الأول. هذا الاتجاه الضيق لا تتطلبه مبادئ الواجبات. فيستلزم واجب البقاء على اطلاع منطقيًا مطالبة المرؤوسين بالإبلاغ عن الجرائم ؛ من المصطنع محاولة تقسيم الاثنين. يتتبع معيار SHK بشكل أكثر بساطة وإخلاصًا الخطوط المناسبة للخطأ لهذا الوضع من المسؤولية [18:ص69]. وهي تقر بواجب القائد الأساسي المتمثل في الاجتهاد في طلب التقارير ومراقبة النشاط. لا يتطلب معيار SHK تدابير بطولية؛ إنه يتطلب ببساطة جهودًا غير مهملة جنائيًا. لا يعدّ معيار SHK أن القائد قد قرأ التقارير التي لم تتح له فرصة معقولة لقراءتها.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وهو يطبق معيارًا واحدًا متسقًا يعكس كلاً من الغرض من مسؤولية القيادة ومعيار خطأ القانون الجنائي المعترف به. تفهم كل من المحكمتين والمحكمة الجنائية الدولية الآن أن اختبار SHK واختبار HRTK مختلفان [19: ص71]. وفقًا لذلك، سأستخدم التسميات كاختصار وصفي. ومع ذلك، لمجرد أن أكون واضحَ، لا أعتقد أن صياغة هاتين الصيغتين المتشابهتين للغاية تتطلب تفسيرات متباينة. أعتقد أن أي محكمة وطنية أو دولية تطبق عبارة "كان لديها سبب للمعرفة" في المستقبل يمكن أن تختار دمج فقه ما بعد الحرب العالمية الثانية وقرارات المحكمة الجنائية الدولية [2: ص67]. علاوة على ذلك، في حين أن الأدبيات غالبًا ما تعرض الاجتهاد القضائي للمحكمة باعتباره قانونًا عرفيًا لا جدال فيه، ومن ثم فإن اتجاه المحكمة الجنائية الدولية باعتباره خروجًا عن الحالات السابقة، فإن الاجتهاد القضائي للمحكمة هو الذي ينحرف عن المصادر والاتجاهات السابقة، مع كون النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يمثل عودة إلى المعيار المحدد سابقًا للإهمال الجنائي.

المطلب الرابع: تسويغ مقترح لمسؤولية القيادة:

سنوضح في هذا المطلب حجة للدفاع عن مسؤولية القيادة، كنوع من المسؤولية يتضمن معيار الإهمال الجنائي. أولا، ان مسألة عدم الارتياح بشأن الإهمال الجنائي، حيث تبيّن أنه يمكن أن يكون معيارًا مناسبًا للمسؤولية الجنائية، ويعكس المسؤولية الشخصية [18:ص366]. ثانيًا، محاولة معالجة المخاوف من أن القائد قد لا يشارك القصد الجنائي للجريمة عبر تسليط الضوء على المعايير والآثار المختلفة للمسؤولية التبعية والرئيسية. ثالثًا، سأستخدم إطار العمل المفيد (لبول روبنسون) لتقييم العقائد الإجرامية لإظهار أن التسويغات القائمة على المسؤولية يمكن أن تفسر العقيدة الجديدة لمسؤولية القيادة [19:ص122].

1- المسؤولية الشخصية عن الإهمال الجنائي: كما أوضحنا في أعلاه، يعبّر فقه المحكمة (وبعض مؤلفات محكمة العدل الدولية) عن عدم الارتياح لمعيار الإهمال كأساس للمسؤولية. تناقش (جيني مارتينيز) الاتجاه في خطاب "لمحكمة العدل الدولية" لنفي معيار مسؤولية القيادة باعتباره "إهمالًا بسيطًا" وخلطه بالمسؤولية الصارمة. في الواقع، فإن وصف المعيار بأنه إهمال "بسيط" يقلل من صرامة ودقة الإهمال الجنائي. يصف جورج فليتشر "الموقف الشائع تجاه الإهمال كأساس للمسؤولية" كمصدر "للتشويه الكبير للقانون الجنائي"[20:ص69]. قد يعكس هذا الحذر تجاه الإهمال آثار "الخطأ الذاتي"- الاعتقاد بأن الحالات العقلية الذاتية هي الأساس المناسب الوحيد للجريمة الجنائية. في وجهة النظر "الذاتية"، يحتاج المرء، على الأقل، إعلان واعٍ للمخاطر من أجل إرساء المسؤولية الجنائية [21:ص124]. ومن ثم، في حالة عدم إعلان شخص ما عن خطر على الإطلاق، لا يمكن تحميله المسؤولية [21:ص127]. من وجهة النظر هذه، يُنظر إلى الإهمال على أنه عدم وعي، ومجرد "غياب" للفكر، و "بطلان"، لا يتوافق مع أي حالة عقلية تستحق العقاب. يُقال أحيانًا أنه لا يمكن ردع الإهمال، وهي وجهة نظر يبدو أنها تساوي بين الإهمال والحوادث أو الغفلة. تستنتج هذه الحجج أنه لا يوجد تسويغ عقابي ولا تسويغ بشأن الواجب لمعاقبة الإهمال [21:ص162-163]. للرد على مثل هذه المخاوف، سنوضح مخططًا مبدئياً للغاية للإهمال الجنائي، للتمييز بين الإهمال الجنائي من مجرد الأخطاء الفادحة أو الإهمال المدني البسيط.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

يجب هنا التأكيد وبشدة على (القانون العام). فيتطلب الإهمال الإجرامي شيئين. أولا، يجب أن يشارك المتهم في نشاط يمثل خطرًا واضحًا على الآخرين–مثل القيادة أو إجراء الجراحة أو الإشراف على عمال المصنع. ثانيًا، يجب ألا يفشل المتهم في تلبية معايير الرعاية المطلوبة أو العناية الواجبة فحسب، بل يجب أن يفشل "بهامش كبير" [22:ص169]. تم وصف المطلب بأنه استبعاد "ملحوظ" أو استبعاد "جسيم". يستبعد هذا المعيار، من بين أمور أخرى، "الانقطاع اللحظي للانتباه" بما يتفق مع الجهود الحسنة النية للوفاء بمسؤوليات الفرد. فالقانون الجنائي معني فقط بالتجاوزات التي تستدعي عقوبة جزائية [22:ص197]. لفترة طويلة، ان الحجة القائلة بأن الإهمال الجنائي لا يتوافق مع أي حالة عقلية شخصية هي أكثر اقناعاً. وبذلك، يبدو أن تحليل الإهمال يقارن وببساطة سلوك المتهم بمعيار موضوعي. ومع ذلك، كما بيّن العديد من الفقهاء، فإن الإهمال الجنائي يظهر بالفعل حالة عقلية معينة تستحق اللوم، التي يتم تحديد المسؤولية الشخصية عنها بشكل صحيح. يُظهر الانحراف الجسيم عن معيار الرعاية أو العناية، في سياق نشاط يحمل مخاطر واضحة للآخرين، "لامبالاة مذنبة" أو "تجاهل مذنب" لحياة الآخرين وسلامتهم. أن عدم الإعلان عن المخاطر يمكن أن يكون في الواقع سببًا للوم [23: ص365]. في بعض الأحيان، فأن عبارة "لم أفكر" ليست بعذر، عندما تواجهنا مسؤولية في ممارسة قدراتنا، وأن نكون يقظين وأن نتخذ الاحتياطات اللازمة. ومن ثم، فحيث لا يولي السائق أي اهتمام على الإطلاق للطريق. كما يشير أنتوني داف، "ما ألاحظه أو أحضره يعكس ما يهمني؛ وفشلي في ملاحظة شيء ما يمكن أن يظهر اللامبالاة المطلقة تجاهه ". يلاحظ (كينيث سيمونز) أن معيار اللامبالاة "يسأل لماذا كان الممثل غير مدرك. إذا كان سبب جهل الممثل هو نفسه يستحق اللوم، فقد يفي الممثل بمعيار اللامبالاة المذنبة " [22:ص141].

2–لا تحتاج الملحقات أو المستلزمات إلى مشاركة رد فعل الرجل النموذجي للهجوم:

ان القلق الرئيسي في أدبيات القانون الجنائي الدولي لا يتعلق بمدى ملاءمة مسؤولية الإهمال الجنائي في حد ذاتها، ولكن بالأحرى الإهمال الذي يربط المتهم بالجرائم الخطيرة ذات النية الجرمية الذاتية. يتم رفع الاعتراض بقوة خاصة على الجرائم ذات النية الخاصة مثل الإبادة الجماعية. كما هو مذكور أعلاه، فإن عدم التطابق بين الحالة العقلية للقائد والحالة العقلية اللازمة للإبادة الجماعية يعتبر من قبل الكثيرين بمثابة تناقض أو عدم ترابط. هذا التناقض الظاهري مهم جدا، والفقهاء لديهم وجهة نظر في إثارة مخاوف مبدئية [24:ص367]. توجه العديد من الانتقادات لمسؤولية القيادة، فإن المعايير المتوقعة للمسؤولية الرئيسية، لكن مسؤولية القيادة هي نمط من المسؤولية التبعية ويجب تقييمها وفقًا لذلك [24:ص368]. مثل معظم أنظمة القانون الجنائي، يميز القانون الجنائي الدولي بين المبادئ والملحقات. الأطراف التي هي أكثر مسؤولية بشكل مباشر تكون مسؤولة بصفتها الرئيسية. قد يكون المساهمون الآخرون، غير المباشرين، مسؤولين عن باقي الملحقات أو التفصيلات. لقد رسمت الأنظمة الخط الفاصل بطرق مختلفة؛ كل نهج له نقاط قوة ونواقص مختلفة. لقد تجنب القانون الجنائي الدولي نهجًا عقليًا بحتًا أو نهجًا ماديًا بحتًا، وشدد بدلاً من ذلك على "السيطرة" على الجريمة بوصفه معيارا مميزا. تم تبني هذا النهج بشكل صريح في بعض قرارات المحكمة الجنائية الدولية بالاعتماد على النظرية القانونية الألمانية، ولكنه أيضًا متضمن في فقه المحكمة، وله دعم في النظم القانونية الأخرى وتقاليد النظرية

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الجنائية[21:ص382]. هناك نوعان من الاختلافات الرئيسية بين الملحقات والمبادئ. أحد الاختلافات هو مادي: يقدم المبادئ مساهمة "أساسية" (شرط لا غنى عنه، لا يتجزأ) في بعض جوانب الجريمة، في حين أن الملحقات قد تساهم بشكل غير مباشر بشكل أكبر، بالتأثير أو المساعدة في أعمال وخيارات المسؤولين. فالاختلاف الأكثر أهمية في هذه الدراسة هو المتطلبات العقلية. يجب على المديرين استيفاء جميع العناصر العقلية المنصوص عليها في الجريمة. وبعبارة أخرى، فإنها تلبي "نموذج" القصد الجنائي للجريمة. اما لغير ما ذكر، فإن الحالة العقلية المطلوبة فيما يتعلق بالجريمة لا ينص عليها تعريف الجريمة، ولكن بطريقة المسؤولية التبعية ذات الصلة. نتيجة لذلك، لا تحتاج الملحقات إلى المشاركة في النية الجرمية النموذجية لجريمة معينة. وكما لاحظت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في قضية أكايسو، فإن "الشريك في الإبادة الجماعية لا يحتاج بالضرورة إلى أن يكون له الحق في الإبادة الجماعية". وفي قضية كايشيما، رأت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن المساعدين والمحرضين "لا يحتاجون بالضرورة إلى النية الإجرامية نفسها التي يمتلكها الجاني الرئيسي". لقد أكدت قضايا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك أحكام دائرة الاستئناف، مرارًا أن الطرف المساعد لا يحتاج إلى مشاركة القصد الجنائي للجريمة نفسها. على سبيل المثال، يجب أن يعرف المُساعد والمحرض بالجريمة ولكن لا يحتاجان شخصيًا إلى تلبية العناصر العقلية، مثل عنصر النية الخاصة. وأبدت دائرة الاستئناف دعم النظم الوطنية لهذا النهج. ويبدو أن الأنظمة الوطنية تتقارب إلى حد كبير في هذا الصدد، مع استثناءات محدودة [24:ص136]. قد تكون على دراية بالنقد الموجه بشكل شائع ضد العمل الإجرامي المشترك، الذي يتيح الإدانة دون إرضاء عناصر عقلية خاصة. لماذا لا يمكن نقل هذا النقد إلى مسؤولية القيادة؟ الجواب هو: النقد سليم في ما يتعلق بـــالعمل الإجرامي المشترك، لأن العمل الإجرامي المشترك هو شكل من أشكال المسؤولية الرئيسية. تؤكد المحكمتان أن العمل الإجرامي المشترك يندرج ضمن مصطلح "ملتزم"، ومن ثم فهي تصر على أنها شكل من أشكال التكليف، مما يجعل المرء رئيسًا و "مذنبًا على قدم المساواة" مع جميع أعضاء العمل الإجرامي المشترك.

كثيرًا ما تم التغاضي عن التمييز بين التبعي والرئيس في النقاش حول مسؤولية القيادة. على سبيل المثال، يعترض Joshua Root على أن المسؤولية القيادية كطريقة للمسؤولية تتضمن "التظاهر بأن [القائد] ارتكب الجريمة بنفسه". فنجد أن القاضي شهاب الدين ينتقد موضوع معقولية قيام قائد "بارتكاب" مئات عمليات الاغتصاب في يوم واحد. وقد ناقش جينايل ميترو بأن "تحويل قائد إلى قاتل أو مغتصب لأنه فشل في الاطلاع أو العلم بشكل صحيح يبدو مبالغًا فيه وغير مناسب وغير عادل بشكل واضح". يعترض ميريان داماسكا على أن القائد المهمل "يُوصم بنفس الطريقة التي يُوصم بها المتعمد لمرتكبي هذه الأفعال السيئة"[24:ص138]. أما بالنسبة للاعتراضين الأولين، فمن الخطأ مساواة جميع أشكال المسؤولية بـــ"المعاملة". فالأساليب أكثر تنوعًا ودقة فيما تدل عليه. وكان الاعتراضان الأخيران بمثابة تصحيحات قيمة في المناقشة في ذلك الوقت، ولكن عند التفكير، تم المبالغة فيها قليلاً. مسؤولية القيادة لا "تحول" القائد إلى "قاتل" أو "مغتصب". ومن المثير للاهتمام، حتى اللغة العادية تتبع الفرق بين المدير والمساعد. أما بالنسبة للوصمة، مسؤولية القيادة هي شكل من أشكال

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المسؤولية التبعية، التي تشير ببساطة إلى أن القائد سهّل ارتكاب الجرائم بطريقة تستحق المسائلة جنائياً [25: ص66-68].

ناقش جيمس ستيوارت، ضد التمييز، مشددًا على أن الشريك والأساسي على حد سواء ما يزالان مسؤولين جنائياً فيما يتعلق بـــ"نفس الجريمة"[26:ص34]. جوابي هو أن الأدوار مهمة. إنها نفس الجريمة، لكن دور الفرد في الجريمة مهم جدًا أيضًا. ينعكس الحدس بأن الأدوار مهمة في نظام المحكمة الجنائية الدولية وفي معظم الأنظمة الوطنية. عندما أدين تشارلز تيلور بجرائم "المساعدة والتحريض"، أو تمت إدانة (جان بيير بيمبا جومبو) بتهمة المسؤولية القيادية عن العنف الجنسي، فإن ذلك يعبر عن شيء غير مباشر أكثر من الأمر بارتكاب الجرائم. هناك العديد من الأدوار المختلفة التي قد يلعبها الشخص في ما يتعلق بجريمة معينة. تستلزم هذه الأدوار المختلفة لومًا مختلفاً وعواقب قانونية مختلفة، ولها معايير مختلفة في المقابل. يتم إدانة الملحقات، ليس لارتكاب الجريمة أو توجيهها، ولكن لتشجيع الجريمة أو تسهيلها بطريقة تجعله مذنباً. فمتطلبات المسؤولية التبعية التي تقلل من مستوى المسائلة.

3-في سياق الأوامر، يكون الإهمال مستحقًا للمسؤولية التبعية:

هذا وما يزال يترك السؤال الأصعب. لقد بيّنا حتى الآن أن (1) الإهمال الجنائي هو لبنة مناسبة في القانون الجنائي و(2) لا تحتاج الملحقات إلى مشاركة النية الجرمية النموذجية لجريمة المدير. لكن ربما ما تزال تتساءل: هل من المسوغ استخدام لبنة البناء هذه -الإهمال- في شكل من المسؤولية عن الجرائم الخطيرة؟ سيكون رد الفعل المبدئي المفهوم على هذا السؤال هو الإجابة بالنفي. فقد يرد المرء أن هذا الإهمال هو بشكل قاطع أقل إلحاحًا من التبصر الذاتي، ولا يستحق المسائلة بدرجة كافية لاستخدامه في وضع المسؤولية. ولكن من المحتمل أن تكون ردود أفعالنا مشروطة ومبنية على السياق "الطبيعي" للمواطنين العاديين، العاديين الذين يتفاعلون في نظام حكم. قبل الإجابة، يجب أن نولي اهتمامًا مدروسًا لسياق الأمر. في نطاق بحثنا للوضعين الأوليين، ببساطة هنالك تفاهمات مألوفة من التفكير العام في القانون الجنائي. ربما يمكن أن يقودنا القانون الجنائي الدولي، بالتركيز على السياقات غير المعتادة، إلى إعادة النظر في كيفية تجميع اللبنات الأساسية بطرق جديدة ما تزال تحترم المبادئ الأساسية. فكيف نبدأ حتى في هذا التقييم؟ قدّمَ مُنظِّر القانون الجنائي بول روبنسون إطارًا مفيدًا للتحليل المبدئي للعقائد الإجرامية في كتاباته عن "المسؤولية الجنائية المنسوبة". ويلاحظ أنه بالنسبة لأي جريمة معينة، فإن "نموذج المسؤولية"- أي. تلبية كل عنصر من عناصر الجريمة- لا يحدد دائمًا المسؤولية الجنائية. حتى في حالة إثبات جميع عناصر النموذج، هناك استثناءات يمكن أن تبرئ المتهم. عادة ما يتم تجميع هذه الاستثناءات معًا وتحليلها على أنها "دفاعات". كانت البصيرة الرئيسية لروبنسون هي النظر إلى صورة عكسية للدفاع. وأشار روبنسون إلى أن هناك نوعًا آخر من الاستثناءات لـــ "نموذج المسؤولية"، أي الاستثناءات الإجرامية، حيث يمكن إدانة الشخص على الرغم من أنه لم يلبِ شخصيًا بعض عناصر الجريمة. تشمل الأمثلة التصرف عبر وكيل بريء أو نقل النية. لا يتم تجميع هذه المذاهب الإجبارية تقليديًا معًا وتحليلها بوصفها فئة. اقترح روبنسون البحث عن المبادئ المتسقة الكامنة وراء هذه الاستثناءات الجبرية الراسخة، لتقييم قابلية تسويغ

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المذاهب ووضع تفاصيل مذهبية مناسبة. حدد روبنسون اثنين من المسوغات الواجبة (القائمة على اللوم) [19: ص101]. الأول هو "السببية": يتحمل الفاعل المسؤولية على الرغم من عدم وجود عنصر لأنه مسؤول سببيًا أو ساهم سببيًا في ارتكابه من قبل شخص آخر. والثاني هو "التكافؤ"، الذي ينشأ على سبيل المثال عندما يكون لدى المتهم حالة عقلية تستحق اللوم بنفس القدر للحالة العقلية المطلوبة. قد تعتمد بعض المذاهب على تجميع الأسباب المنطقية لتوفير مستوى مناسب من المسؤولية بشكل تراكمي. على سبيل المثال، تجرم بعض المذاهب المتهم الذي يخلق عدم وجود عنصر بطريقة تستحق اللوم (على سبيل المثال، العمى المتعمد، أو التسمم الذاتي المتعمد استعدادًا لارتكاب جريمة). سيكون هذا المنطق وثيق الصلة بشكل خاص بالقائد العسكري الذي يخلق غيابه للمعرفة عبر التجاهل الجسيم للأرواح والمصالح القانونية التي كان ملزمًا بحمايتها [27: ص29].

- نشاط ذو مخاطر اجتماعية غير عادية:

لأن مؤسسة القوات المسلحة مألوفة لنا، فقد نميل إلى التفكير في الإهمال "المجرد" على أنه فشل بسيط في نشاط دنيوي. ومع ذلك، يجب أن نحاول أن نرى بأعين جديدة المخاطر غير العادية لهذا النشاط. فيسمح القانون الدولي المعاصر بالنزاع المسلح، لأن هناك حالات قد يكون فيها استخدام القوة مفيدًا للمجتمع، مثل الدفاع عن النفس أو الأمن الجماعي. ومع ذلك، فإن النزاع المسلح مليء بالتكاليف والمخاطر الاجتماعية الرهيبة: فهو لا يطلق العنان فقط للقتل والتدمير المتعمدين والعاملين، ولكنه يترتب عليه أيضًا بشكل روتيني جرائم خطيرة بدأها المرؤوسون. يخلق النزاع المسلح مزيجًا سامًا من التجرد من الإنسانية والتفكير الجماعي والانتقام والتعود على العنف. وعليه، فبينما يعطي القانون الدولي تراخيص معينة للقادة العسكريين، فإنه يرافق هذه الرخصة بواجبات لرصد وتقييد العنف الإجرامي المتكرر بشكل مأساوي للمرؤوسين الذين يستغلون سلطتهم [28:ص25]. هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تفاقم المخاطر الجسيمة التي يتعرض لها المجتمع. أولا، والأكثر وضوحًا، يقوم القادة العسكريون بتدريب الرجال والنساء لجعلهم بارعين في استخدام العنف، وتزويدهم بالأسلحة التي تزيد من قوتهم. ثانيًا، يقوم القادة العسكريون بتعليم الجنود عقيدة لإزالة حساسيتهم تجاه العنف، وذلك لجعلهم مقاتلين أكثر فاعلية. كما يلاحظ مارتينيز، يُمنح القادة العسكريون ترخيصًا لتحويل الرجال العاديين إلى جنود مدمرين بشكل مميت وامتيازات قانونية؛ في الواقع، تم تصميم هياكل التدريب والقيادة العسكرية صراحةً لإزالة الموانع الاجتماعية التي تمنع الأشخاص عادةً من ارتكاب أعمال عنف شديدة، وإزالة إحساسهم بالقدرة الأخلاقية عند ارتكاب مثل هذه الأفعال " [28: ص27].

- ذنب عدم الاستفسار:

مسؤولية القيادة هي امتداد مبرر للمساعدة والتحريض عن طريق الإغفال، للاعتراف بالواجب الخاص للقادة. في السياقات العادية، "لم أكن أعرف" غالبًا ما تبرئ. لكنه لا يبرئ المكان الذي تسبب فيه القائد في جهله، بالتقصير الجنائي في واجب اليقظة المنوط به للوقاية من هذا الخطر بالذات. تنطبق مسوغات السببية والتكافؤ المستندة إلى المسؤولية على القائد الذي، خلافًا لهذا الواجب، يحاول جاهدا ألاّ يعلم. ما يزال بالإمكان الاعتراض على وجود فرق كمي بين الجهل المهمل والاستبصار الذاتي، بحيث يتطلب مسوغ السببية/الاستبدال قفزة كبيرة

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

جدًا. لكن إذا نظرنا عن قرب. أولا: يجب ألا نبالغ في تقدير ما يتطلبه المعيار الذاتي. لا تتطلب المسؤولية التبعية معرفة اليقين بجريمة ما ولا يمكنها ذلك، لأن الجرائم لم تبدأ (أو تنتهي) في وقت مساهمة الشريك. ومن ثم يجب أن تكون دائمًا مسألة مخاطرة. تفكر الأنظمة القانونية المختلفة في درجات مختلفة من الوعي الذاتي أو التبصر، مثل التهور، أو العمى المتعمد. علاوة على ذلك، حتى في الاختبار الذاتي، لا يحتاج الشريك إلى توقع "الجريمة الدقيقة"؛ يكفي أن يكون المرء "مدركًا أنه من المحتمل ارتكاب جريمة من عدد من الافعال الخطرة، وأن إحدى هذه الجرائم قد ارتكبت بالفعل". ومن ثم يجب أن يتعامل المعيار الذاتي في حالات عدم اليقين بشأن احتمالية وطبيعة الجرائم التي يرتكبها المديرون. ثانيًا: يجب ألا نقلل من مسؤولية الإهمال الجنائي. لا يشمل الإهمال الإجرامي ثغرات متواضعة وخيارات ناقصة. كما وضحنا ذلك أعلاه، ويبدو أن معيار الخطأ يتطلب تقصيرًا جسيمًا يظهر تجاهلًا مذنبًا لحياة الآخرين ومصالحهم القانونية.

ثالثًا: في السياق المشدد لمسؤولية القيادة، فإن هذا التجاهل المذنب غير مشروع بشكل خاص. في سياق الخطورة الاستثنائية للنشاط، والمخاطر التي تظهر مرارًا وتكرارًا لارتكاب جرائم فظيعة، واختلال توازن القوة العسكرية وهشاشة المدنيين، فإن التجاهل اللوم للمخاطر أمر مذهل. باختصار، لا يتم تبرئة القائد بخلق جهله بتحدي واجب اليقظة الذي يوجد بسبب الخطر الصارخ. عندما بدأت هذا المشروع لأول مرة، قبلت تحديد الأولويات القياسي بأن الخطأ الذاتي هو من حيث المبدأ أسوأ من الخطأ الموضوعي. ومع ذلك، تكشف مسؤولية القيادة عن مجموعة من الظروف التي لا يتم فيها تحديد الأولويات. لترى أن الإهمال يمكن أن ينطوي في بعض الأحيان على ذنب أكبر من التبصر، فكر في وجود قائدين. يتطلب القائد أ الإبلاغ المناسب. ونتيجة لذلك، علم بوجود خطر كبير بحدوث جرائم. قرر خوض هذه المخاطرة ويأمل ألا تتحقق. لا يهتم القائد "ب" على الإطلاق بالجرائم المحتملة. ومن ثم فهو لا يكلف نفسه عناء إنشاء نظام للإبلاغ. نتيجة لذلك، لم يحصل حتى على التقارير ولا يعلم بالمخاطر المحددة التي من المفترض أن يصل إليها علمه. في ظل تحديد الأولويات التقليدية، يكون القائد "أ" أكثر ذنبًا لأنه يمتلك بصيرة "ذاتية". لكن من هو أكثر ذنبًا؟ على عكس القائد (أ)، لم يكلف القائد (ب) عناء اتخاذ الخطوات الأولى. إن القائد "ب" هو الذي أظهر ازدراءً وعدم اهتمام أكبر للأشخاص المحميين. ولقد خلق افتقاره للمعرفة بفضل هذا الازدراء [28: ص28]. في نهج المحكمة، سيتم تبرئته بسبب نقص المعرفة، لكن هذه النتيجة هي عكس التجاهل الفعلي للمصالح القانونية التي أظهرها القائدان. قد يكون التضمين مفاجئًا. عادة، تعتبر "المعرفة" أسوأ بشكل قاطع من "عدم المعرفة". ولكن يمكن أن يكون هناك خطأ جنائي خطير للغاية في عدم المعرفة. لتقييم الأمر، علينا العودة خطوة إلى الوراء ونسأل لماذا لا يعرف القائد. يشمل "عدم المعرفة" القائد الذي يكون متجاهلاً للغاية بحيث لا يستطيع معرفة ذلك، أو حتى القائد الذي وضع أنظمة في البداية لإفشال وصول التقارير. يشمل القائد "على علم" القائد الذي يخاطر على أمل ألا تتحقق. من الخطأ اعتبار "المعرفة" من حيث المبدأ أسوأ من "عدم المعرفة". أي من هؤلاء القادة يُحاسبون بحق عن الأضرار التي تندرج ضمن الخطر الذي تسببوا فيه. هنالك نقطتين رئيسيتين هي كما يلي: (1) الإهمال الجنائي يستحق المساءلة بشكل كافٍ، على الأقل في هذا السياق الخاص، لمواجهة الخطأ المطلوب للمسؤولية التبعية. (2) الإهمال الإجرامي يعادل بشكل

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

كافٍ بعد النظر الذاتي ليتم تضمينه في نفس العقيدة ؛ بعبارة أخرى، فهي قريبة بما يكفي لمعالجة اعتراضات "التصنيف العادل". وحسب وجهة نظر الباحث أن الإهمال سيظل بشكل عام أقل إلحاحًا إلى حد ما من المعرفة، وأن الاختلافات يجب استبعادها عند إصدار الأحكام. ومع ذلك، ليس بالشيء المؤكد من أنه حتى هذا الترتيب من حيث المبدأ ينطبق على مسؤولية القيادة. قد يكون القائد الجاهل بإهمال في كثير من الأحيان سيئًا أو أسوأ من القائد صاحب البصيرة الذاتية للجرائم. ومن ثم، هناك سبب إضافي لإدراج كلا الحالتين الذهنية في العقيدة، مع التفاصيل التي يجب تناولها عند إصدار الحكم. قد تعتمد الشدة الفعلية في أي حال على العديد من العوامل، بما في ذلك سبب عدم معرفة القائد، ودرجة التجاهل التي أنتجت هذا الجهل [28:ص77].

المطلب الخامس: الإطار الخارجي لمسؤولية القيادة:

تتدفق ثلاثة آثار إضافية مما اوضحناه. أولا، هناك حاجة إلى تفكير دقيق فيما يتعلق بالحدود الخارجية للعقيدة. لقد بيّنا هنا بأن وضع المسؤولية الذي يتضمن الإهمال الجنائي يمكن تسويغه في سياق علاقة قيادة عسكرية منظمة وهرمية. هذا هو السياق الذي تطورت فيه عقيدة مسؤولية القيادة في البداية. فما هي الإشارات الخارجية لهذا السياق المسوغ؟ هناك أشكال متنوعة من الجماعات المسلحة بدرجات مختلفة من التنظيم (جيوش محترفة، وقوات شبه عسكرية، وجماعات مسلحة فضفاضة). عند تفسير المصطلحات التي تحدد نطاق مسؤولية القيادة (على سبيل المثال، "رئيس"، "تابع"، "السيطرة")، لا يكفي استخدام التحليلات النصية. يجب على المرء أيضًا أن يفكر في الأسس الواجبة. بمعنى آخر، ما هي الشروط والمسؤوليات التي تجعل مسؤولية القيادة عادلة؟ في مرحلة ما، يجب أن يعني عدم كفاية مستوى السيطرة أو التسلسل الهرمي أو الخطر أن مسؤولية القيادة لم تعد قابلة للتطبيق بشكل مبرر.

فبالنسبة للأشخاص في المجموعات الأقل تنظيمًا، يجب على المرء أن يلجأ إلى مذهب فعلي قابل للتطبيق بشكل عام. فالغاية هنا ليس مناقشة الحدود الخارجية أو الإطار الخارج، ولكن أن يتم تسليط الضوء على أن الأسس الواجبة يجب أن تكون مهمة بشكل كبير في تحديد الحدود المناسبة. ثانيًا: يجب تطبيق معيار "يجب أن يكون معروفًا" مع مراعاة المتغيرات الفردية في السياق. لقد وضحنا في أعلاه أنه، حتى مع الإهمال الجنائي، ندين الأشخاص لفشلهم في ممارسة قدراتهم على أنها نشاط مطلوب بوضوح، ومن ثم إظهار تجاهل مذنب للأرواح والمصالح القانونية التي يتضمنها الواجب. ومع ذلك، إذا كان إهمال الشخص الجسيم لا يرجع إلى التجاهل الجسيم، ولكن على سبيل المثال، عدم القدرة (مثل القيود العقلية الشديدة)، فلن يكون اللوم والعقاب مناسبين. في مثل هذه الحالة، لا تكمن المشكلة في أنهم فشلوا في ممارسة قدراتهم، بل في محدودية قدراتهم. بالنظر إلى أنه يتم تطبيق معيار SHK عالميًا على مجموعة متنوعة جدًا من الأشخاص، يبدو أن هناك ما يبرر اتباع نهج يراعي حالة كل فرد. في نفس السياق، يجب أيضًا تطبيق معيار SHK بعناية للظروف التي يواجهها الفرد [15:ص132]. على سبيل المثال، قد يعني الاجتهاد المناسب في إعداد أنظمة التقارير إجراءات مختلفة في ظروف مختلفة. في بعض الجيوش عالية التنظيم، قد يكون أمرًا روتينيًا ومتوقعًا أن يقوم القائد بإعداد الأنظمة ؛

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

في القوات المسلحة الأخرى قد يكون من الصعب جدا القيام بذلك. فالمعيار ليس ضمان النتائج (على سبيل المثال، النجاح في إنشاء نظام)، ولكن ممارسة الاجتهاد (أي بذل الجهد) المتوقع بشكل مناسب في تلك الظروف. ثالثًا: لا ينبغي الافتراض أن معيار الخطأ يجب أن يكون هو نفسه للرؤساء المدنيين كما هو للقادة العسكريين.

يميز النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بين الرؤساء العسكريين وغير العسكريين، ويمنح الرؤساء غير العسكريين اختبارًا أكثر سعة في اتخاذ القرار (أن الرئيس "تجاهل بوعي" للمعلومات). تم انتقاد الانقسام في نظام روما الأساسي بشدة. غالبًا ما يعتبر الباحثون أنه من المسلم به أن معايير الخطأ يجب أن تكون هي نفسها بالنسبة للرؤساء العسكريين والمدنيين، ومن ثم يفترضون أن الاختبار الأكثر حرية للرؤساء المدنيين يجب أن يمثل تخفيفًا للمسؤولية من أجل حماية القادة السياسيين. ولكن ربما يتطلب التشعب في المادة 28 من نظام روما الأساسي مزيدًا من التفكير. غالبًا ما يفترض فقهاء القانون الجنائي الدولي أن القواعد الأكثر صرامة المفروضة من جانب واحد هي القانون "الحقيقي"، ويرفضون القواعد التفاوضية، والأكثر تساهلاً، باعتبارها مجرد "تسوية" سياسية [15:ص135]. عندما يتم تطبيق مثل هذه الافتراضات على عجل للغاية، فقد تقودنا إلى تفضيل القواعد المتجذرة في عدالة المنتصرين والتغاضي عن المبادئ الأساسية المقيدة. وهناك تفسير بديل للمادة 28 وهو أن قضية مبدأ أثيرت واقنع المندوبون بمزاياها. يمكن أن تكون العملية التداولية قد كشفت عن حدس معقول للعدالة. قد تكون هناك حالة مبدئية لأفكار ورؤية متعددة. ان الاعتبارات–الخطر الشديد للنشاط، والتدريب والتجهيز للعنف، والتلقين العقائدي وإزالة الحساسية، والسيطرة الواسعة، والانضباط العسكري، والواجبات الصريحة للإشراف الفعال–لا تنطبق على معظم الرؤساء المدنيين. فإذا قبل الادعاء بتوسيع معيار SHK ليشمل المدنيين، سيحتاج المرء إلى عمل دقيق للغاية على المعايير الدقيقة للتسويغ الواجب. في هذا الوقت، يبدو لي من المعقول تمامًا أن اختبار SHK له ما يسوغه للأشخاص الذين يتصرفون بشكل فعال كقادة عسكريين، في حين أن الاختبار الذاتي قد يكون مناسبًا للرؤساء الآخرين. ومن ثم، قد يلقي الوصف هنا مزيدًا من الفهم على النهج المتشعب في نظام روما الأساسي.

الخاتمة والاستنتاجات

في ضوء هذه الدراسة فقد توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات كما يأتي:

قد يختلف العنصر العقلي لمسؤولية القيادة عن المذاهب الوطنية المألوفة، لكنه لا يمثل خروجًا عن المبادئ الأساسية الأعمق. إن مفهوم التواطؤ عن طريق الإغفال، من أولئك الذين يقع عليهم واجب منع الجرائم، راسخ بالفعل. تمتد مسؤولية القيادة إلى هذا المفهوم مع عنصر خطأ معدل. إن عنصر الخطأ المعدل هذا متجذر في الصحراء الفردية، مع إدراك المسؤوليات التي يتحملها القائد وخطورة النشاط نظرًا للخطر الاستثنائي للنشاط، وتكرار الإساءة المُثبت تاريخيًا، وعدم توازن قوة الضعف، فإن القائد لديه واجب محاولة رصد الجرائم ومنعها والرد عليها. إن خط الأساس المتوقع من القائد هو الاجتهاد في رصد الجرائم وقمعها، والفشل في تلبية خط الأساس هذا يسهل ويشجع الجرائم بشكل فعال. تشير مسؤولية القيادة بحق إلى أن القائد الذي يتحدى هذا الواجب

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

مسؤول بشكل غير مباشر عن الأضرار التي لحقت به، تمامًا وقد يكون الشخص المتخلف جنائياً عن مراقبة السد مسؤولاً إذا انفجر السد على المدنيين أدناه. إن رسالة مسؤولية القيادة هذه قيمة صريحة ومسوغة من الناحية الواجبة. علاوة على ذلك، فإن القائد الذي يختار عدم محاولة طلب التقارير يتخذ قرارًا خطيرًا ومثيرًا للشجب مثل أولئك الذين يتجاهلون إشارات التحذير، لأن هذا الخيار الأولي يستوعب بالفعل ويتيح جميع الأضرار ضمن الخطر ويزيل إمكانية الاستجابة بشكل صحيح. السائق الذي يرتدي معصوب العينين يُغرم، لا يُبرأ، من الأضرار التي تندرج ضمن المخاطر الناتجة. قد يبدو للوهلة الأولى أن مسؤولية القيادة مزعجة ضد بنائنا التحليلية العادية، لكنني أعتقد أن العديد من الرجال والنساء الذين شكلوا العقيدة على مر السنين كانوا يعبرون عن حدس للعدالة يكون، عند الفحص الدقيق، مسوغا وذا قيمة.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر

---

[1] بالنسبة للرؤساء المدنيين، يقدم النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اختبارًا شخصيًا أكثر سخاءً: "تم التجاهل بوعي": النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 28.

[2] داريل روبنسون، "كيف أصبحت مسؤولية القيادة معقدة للغاية: تناقض اللوم والتشويش والحل البسيط"، ملبورن، 2012.

[3] المدعي العام ضد هادزيهاسينوفيتش، IT-01-47-AR72، قرار بشأن الاستئناف التمهيدي للطعن في الاختصاص فيما يتعلق بمسؤولية القيادة (16 يوليو / تموز 2003)، رأي منفصل للقاضي شهاب الدين. إن توصيف "الجريمة المنفصلة" من شأنه أن يتجنب مشكلة المسؤولية ولكنه لا يتوافق مع حقيقة أن المحاكم تتهم القادة وتدينهم بوصفهم أطرافا في الجرائم الأساسية.

[4] جيني إس مارتينيز، "فهم رد فعل الرجال في مسؤولية القيادة، 2007.

[5] ميريان داماسكا، "جانب الظل من مسؤولية القيادة" 2001.

[6] ويليم شاباس، "المبادئ العامة للقانون الجنائي في المحكمة الجنائية الدولية (الجزء الثالث)" المنظمة الاوربية لمكافحة الجريمة، 1998.

[7] ماريا إل نيبونداس، مسؤولية القيادة وانطباقها على الرؤساء المدنيين، أسار للطباعة،2010.

[8] مارك أوسيل، "تفاهة الخير: محاذاة الحوافز ضد الفظائع الجماعية"، جامعة كولومبيا، 2005.

[9] جان ماري هنكرتس ولويز دوزوالد بيك، القانون الدولي العرفي، المجلد الثاني – واشنطن، 2005.

[10] أوتو تريفتيرير وروبرتا أرنولد، "المادة 28" نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الطبعة الثالثة، 2016.

[11] Bagilishema, Trial Judgment, ICTR-95-1A-T, 7 June 2001, para 46.

[12] Blaskic, Appeal Judgment, IT-95-14-A, 29 July 2004 ('Blaškić Appeal Judgment') para 63.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[13] Bagilishema, Appeal judgment, ICTR-95-1A-A, 3 July 2002 para 35 ('Bagilishema Appeal Judgment').

[14] داريل روبنسون، "أزمة هوية القانون الجنائي الدولي"، الطبعة الأولى، بينسلفانيا،2008.

[15] انظر: حكم الاستئناف سيليبيس (رقم 18) الفقرة 226. انظر أيضًا المطلب المقترح بأن تكون المعلومات ضمن "إمكانية الوصول المعقول" له (الفقرة 224).

[16] بول روبنسون، "المحاسبة والمسؤولية الجنائية"، الولايات المتحدة الأمريكية/بيل، 1984.

[17] جورج فليتشر، قواعد القانون الجنائي: الأمريكية والمقارنة والدولية، المجلد 1، مطبعة جامعة أكسفورد، 2007.

[18] جيروم هول، المبادئ العامة للقانون الجنائي، شركة بوبس ميريل للنشر، واشنطن، 1947.

[19] جلانفيل ويليامز، القانون الجنائي: الجزء العام، الطبعة الثانية، ستيفنز للطباعة والنشر، الاكوادور، 1961.

[20] الكسندر وكيمبرلي كيسلر فرزان، الجريمة والمذنب: نظرية القانون الجنائي،الطبعة الأولى، جامعة أكسفورد، 2011.

[21] أنتوني داف، النية والوكالة والمسؤولية الجنائية، الولايات المتحدة الامريكية/ بلاكويل، 1990.

[22] جيريمي هوردر، مبادئ أشوورث للقانون الجنائي، الطبعة الثامنة، أكسفورد، 2016، ص 196.

[23] كينيث سيمونز، "الذنب والنظرية الجزائية: مشكلة الإهمال الجنائي"، بلاكويل للطباعة، نيويورك،1994.

[24] هلا هارت، العقوبة و المسؤولية الجزائية: مقالات في فلسفة القانون، الطبعة الثانية، جامعة أكسفورد، 2008.

[25] محمد عليوة بدر، مفهوم رد الفعل في القانون الجنائي الدولي: حالة النهج الموحد، هارت للنشر، 2013.

[26] يوفال شاني وكيرين ميخائيلي، "القضية ضد أرييل شارون: إعادة النظر في عقيدة مسؤولية القيادة"، كيوود للطباعة، 2002.

[27] مايلز جاكسون، "إسناد المسؤولية وأنماط المسؤولية في القانون الجنائي الدولي، ط2، استون للطباعة، كندا، 2016.

[28] جيمس جي ستيوارت، "نهاية أنماط المسؤولية عن الجرائم الدولية"، نيويورك، 2012.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq